دلالة العلامات الإعرابية

د/ عيسى العزري

جامعة حسيبة بن بوعلي-بالشلف (الجزائر)

ملخص:

الإعراب ميزة للعربية، وهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز بين فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صَدْر من مصدَر، ولا نعت من تأكيد، فالإعراب خاصية اختصت بها اللغة العربية ولا يمكن أن يفارقها لأن المعاني متوقفة عليه. وللكلمة عندما تكون معزولة عن الجملة معنى جزئي وهو دلالتها المعجمية، وهو معنى عام. وإذا انضمت الكلمة إلى غيرها وفقا لنظام التركيب في اللغة كان لها معنى إضافي نابع من وجودها في التركيب، وتَحَقّق في الكلمة الإعراب الفعلي. فإن السواد الأعظم من النحاة يقولون بدور العلامة الإعرابية في الجملة بأنه الإبانة عن المعاني، وإزالة اللبس والفرق بين المعاني المختلفة، قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وقد بَيَّن الزجاجي هذه المعاني هي كون الأسماء فاعلة ومفعولة أو مضافة أو مضافا إليها جعلت حركة الإعراب تنبئ عن هذه المعاني.

الكلمات المفتاحية: الإعراب، المعاني، الفاعل، المفعول، الدلالة، ، التركيب، اللغة، الجملة، الإبانة، الاسم.

Résumé :

l'analyse grammaticale fait partie des «sciences du langage» dans la langue arabe.

Elle souligne les nuances expressives du mot ,de la parole ou de l'expression.

Elle désigne, aussi, la fonction de chaque constituant de la phrase sujet, verbe complément, qualifiant…elle informe sur l'origine du terme et son acception.

L'analyse grammaticale est une particularité fondamentale qui constitue le fondement même de la langue arabe dont elle ne puit s'en détacher.c'est elle qui permet de définir la fonction du mot et, par conséquent, d'en préciser le sens dans la phrase. Le mot isoler ne peut avoir qu' un de sens partiel, voire obscure parce au'il prend une acception générale. Par contre ,s'li est joint a d'autres, selon sa position grammaticale, il prend tout ses charges, a la fois, sémantique et grammaticale. Sa fonction, dans la phrase. Devient patente et son sens se précise.Pour la majorité des grammairiens, la fonction grammaticale du mot dans la phrase énonce sa signification et lève toute forme d'équivoque car le mot isolé n'a pas un sens explicite. Selon Ezzadjadji, ce dernier ne devient précis que d âpres sa fonction dans la phrase sujet, objet, complément…

Mots clé :

Analyse, sens, sujet, objet, sémantique, qualifiant, composition, langue, phrase, fonction, nom.

اللغة العربية تعد أكثر اللغات بحثا، وإنتاجا، فلم تحظ لغة عالمية برعاية أبنائها مثلما حظيت به اللغة العربية منذ نزول القرآن الكريم، وستظل جديرة بالبحث بفضل القرآن الكريم. وقد خلّف علماء العربية تراثا غنيا في كافة فروع اللغة، وربطوا بين هذه الفروع في دراستهم، فعلم الأصوات يشارك علم الصرف في بنية الكلمة، ويساهم هذان الفرعان في تركيب الجملة، كما قاموا بتحليل مفرداتها، وبحثوا العلاقة التي تربط بين مفردات التركيب، ولم يكن اهتمام القدماء منصبا على دراسة علم النحو كقواعد شكلية، أو توظيف الكلمات توظيفا نحويا مجردا من الدلالة، ودرسوا الجمل قي إطار المعنى، فعالجوا دلالة الجملة في إطار مستويات التحليل اللغوي: الصوتي، والصرفي، والتركيبي، والدلالي، كما قاموا بتفكيك الجملة إلى وحدات دلالية.

وللكلمة عندما تكون معزولة عن الجملة معنى جزئي وهو دلالتها المعجمية، وهو معنى عام. وإذا انضمت الكلمة إلى غيرها وفقا لنظام التركيب في اللغة كان لها معنى إضافي نابع من وجودها في التركيب، وتَحَقَّق في الكلمة الإعراب الفعلي، فالإعراب لا يقوم بنفسه، يقول ابن يعيش في المفصل: «والاسم إذا كان وحده من غير ضميمة إليه لم يستحق الإعراب؛ لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده كان كصوت تُصوت به، فإن ركبته مع غيره تركيبا تحصل به الفائدة نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ، وقامَ بكرٌ فعندئذ يستحق الإعراب»[1].

ولعل فكرة عبد القاهر الجرجاني عن التعليق أدل على ما نحن بصدد دراسته وعبارته أنفذ في البيان إذ يقول: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض وتُجعلَ هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله؟»[2].

كما تتأكد نظرية النظم عند ضم الكلمات إلى بعضها البعض:«وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول أو توكيدا له، أو بدلا منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزا، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا، فتدخل الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس»[3]، وبعد أن وضح عبد القاهر الجرجاني التعليق على النحو الذي يفهم منه أنه وضع الكلمة الموضع الذي يقتضيه علم

النحو من فاعلية ومفعولية وتمييزية وحالية إلخ. قال: «وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، وما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته، بان ذلك الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتا وأصداء حروف لما وقع في ضمير، ولا هجس في خاطر أن يجيء بها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بهذه»[4].

وإذا تعينت وظيفة الكلمة في الجملة تعين إعرابها، ويوضح العلامة الرضي هذا قائلا: «لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر، ففي قولك جاءَ غلامُ زيدٍ مثلا لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسندا إليه، أي كونه عمدة الكلام، إذ هو المقتضي لرفع الأسماء، وكونه مسندا إليه مسبوق بثبوته أولا في نفسه والمسند إليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الإضافة إلى زيد، فالإعراب مسبوق بالإضافة، فالأول الإضافة ثم كون المضاف عمدة أو فضلة ثم الإعراب»[5].

ومن كلام الرضي السابق ندرك أن الكلمة في التركيب تكون عمدة أو فضلة وهو الذي يحدد إعرابها، أي الإتيان بالعلامة الإعرابية الخاصة بالعمدة أو الفضلة، والمعاني التي تطرأ على الكلمة في التركيب تقتضي علامات إعرابية خاصة، ومحتاجة إلى تحديد حتى تعرف، ماذا يقصد النحاة بقولهم إن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني[6].

ومن سر لغتنا العربية جعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها بواسطة حرف المفعول معه والمستثنى غير المفرغ والأسماء التي تلي حروف الإضافة... ثم أريد أن يميز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة[7]، ويتفق جميع النحاة على أن الإعراب هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم، فماذا يقصدون بالإعراب؟ وماذا يقصدون بالمعاني التي يوضحها الإعراب؟ وفي هذا الصدد يقول ابن قتيبة: «ولها الإعراب الذي جعله الله وشيا لكلامها وحلية لألفاظها، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، كالفاعل، والمفعول لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا الإعراب، ولو أن قائلا قال: هذا قاتلٌ أخي بالتنوين، وقال آخر: هذا قاتلُ أخي بالإضافة، لدل التنوين على أنه لم يقتله، ولو أن قارئا قرأ ﴿فَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾[8] وترك طريق الابتداء بـ(إنا) وأعمل فيها القول بالنصب على مذهب من ينصبها بالظن لقلب المعنى عن جهته وأزاله عن طريقه، وجعل

النبي – عليه السلام– محزونا لقولهم إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون، وهذا كفر ممن تعمده، وضرب من اللحن لا تجوز الصلاة به، ولا يجوز للمأمومين أن يتجوزوا فيه»[9]. ويعلق صاحب صفوة التفاسير على الآية ﴿فَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾ أي لا تحزن يا محمد على تكذيبهم لك، واتهامهم بأنك شاعر أو ساحر، هذه تسلية للنبي –عليه السلام– وهنا تم الكلام ثم قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾»[10]، هذه الجملة ليست مقول القول وإنما هي جملة استئنافية. فالإعراب يحدد المعاني الوظيفية ورفع الفعل وجزمه، وكون الجملة بعد القول محكية، أو مصدرا مؤولا، ولا يترتب على اختلاف الوظائف اختلال في الدلالة.

ومن تأكيدات العلماء يقول ابن جني: «الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكر سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه»[11]، إنما أتى بالإعراب للفرق بين المعاني. يقول الزجاجي في الإيضاح: « فإن قال قائل: قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب الكلام فما الذي دعا إليه واحتيج من أجله؟ فالجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: ضرب زيدٌ عمراً فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمر على أن الفعل واقع به. وقالوا (ضُرب زيد) فدلوا بتغيير أول الفعل، ورفع زيد على أن الفعل لم يسمّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا (هذا غلام زيد) فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، وجعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم وقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني، وهذا قول جميع النحويين إلا أبا علي قطربا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض ... وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام.

وقال المخالفون له ردا عليه: لو كان كما ذكر لجاز جر الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف؛ إليه لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا ليعتدل بها الكلام، فأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخير في ذلك، وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظمهم في كلامهم[12]. وكون الإعراب عَلَما على المعاني هو الرأي المرجح؛ إذ لو

كانت الغاية منه الخفة عند درج الكلام ما التزمه العرب، والواقع يخالف ما ذهب إليه قطرب، وصرح جمهور النحاة وفي مقدمتهم الخليل وسيبويه بأن الإعراب دلالة على المعاني، وقد بلغا في فقه النحو مبلغا عظيما لم يسبقهما إليه أحد، ولم يلحق بهما فيه أحد، وأنهما ذروة هذا العلم، يقول سيبويه: «والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنك لم تَشْغَلِ الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل»[13].

ومن أوضح الأمور على أن الإعراب عَلَم على المعاني، أنه لو قرأ أحد قوله تعالى: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[14] بالجر لاختل المعنى. وقيل أن حادثة كهذه هي التي أدت إلى وضع علم النحو[15]، وهذا يبين أهمية الإعراب الذي اختصت به لغتنا العربية في تبيان المعاني. وإن أول حكايات ظهور اللحن في زمن أبي الأسود الدؤلي تدل على أن الإعراب له أثر في المعنى[16]، ومن يستطيع أن ينكر دور الإعراب في قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[17] ، لو أبدلت فيه حركة لفظ (الجلالة) إلى الرفع وحركة (العلماء) إلى النصب لاختل المعنى، وتغير إلى العكس تماما.

يقول ابن فارس في دور الإعراب في توضيح المعنى: «فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال: "ما أحسن زيد" لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب، وكذالك إذا قال: "ضرب أخونا أخانا" و" وجهك وجهُ حرٍّ" " ووجهك وجهٌ حرٌ" وما أشبه ذلك من الكلام»[18]، وفي موضع آخر يقول: «من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز بين فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صَدْر من مصدَر، ولا نعت من تأكيد»[19]، فالإعراب سمة وخاصية اختصت بها اللغة العربية ولا يمكن أن يفارقها لأن المعاني متوقفة عليه.

إن مدلول الإعراب في نص ابن فارس أوسع من دلالة العلامات الإعرابية؛ العلامة الإعرابية بمفردها لا تبين النعت من التوكيد مثلا، وقد أوضح في موضع آخر أن مدلول الإعراب الذي يعنيه هو ما يقابل الصرف أي يعني به علم النحو كله بما يضم من قواعد لتنظيم الجملة، وقد ذكر ذلك في "باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع" وقال: «يقع ذلك بين المتخاطبين من جهتين: أحدهما الإعراب، والآخر التصريف»[20]، وقال عن الإعراب: «فأما الإعراب فبه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك أن قائلا لو قال: "ما أحسنْ زيدْ"

غير معرب، أو "ضرب عمرْ زيدْ لم يوقف على معنى مراده، فإذا قال: "ما أحسنَ زيداً، أو "ما أحسنُ زيدِ"، أو ماَ أحسنَ زَيدٌ" أبان الإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني، يقولون "مِفْتَح" للآلة يفتح بها، و"مَفْتَح" لموضع الفتح، و"مِقَّصّ" لآلة القص، و"مَقَّصّ" لموضع الذي يكون فيه القص، و"مِحْلَب" للقدح الذي يُحلب فيه، و"مَحْلَب" وللمكان الذي يُحتلب فيه ذواتُ الإبل»[21].

كما تسعى علامات البناء على دلالة المعاني بدليل النص السابق، فقد عمم الإعراب وجعله في مقابل التصريف، وهو يشمل علم النحو كله بما يشتمل عليه من قرائن أخرى غير الإعراب، ثم قال: إنهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني، ولعله يقصد بغير الحركات العلامات الإعرابية غير الأصلية المتمثلة في الألف والواو والياء، أو القرائن الأخرى التي تتعاون في جلاء معنى الجملة[22]، إذا النحو بمفهومه الواسع يتضافر لجلاء المعاني.

ومما سبق يتضح أن مصطلح الإعراب يُراد به أمران في نصوص تراثنا النحوي[23]:

أولهما: ما يرادف علم النحوsyntax، فهو إذاً أعم من العلامات الإعرابية وحدها، وهو بهذا المفهوم يصلح أن يقال عنه أنه يميز بين المعاني من علامات البناء التي تساهم في بناء الكلمة، يقول ابن فارس في أهمية علم التصريف في بيان المعاني «وأما التصريف فإن مَنْ فاته علمُه فاته المعظم؛ لأنا نقول: "وَجَدَ"، وهي كلمة مبهمة، فإذا صرفنا أفصحتْ فقلنا في المال: "وُجْدا"، وفي الضالة "وِجْداناً"، وفي الغضب "مَوْجِدَةً"، وفي الحزن "وَجْداً". وقال الله جل ثناؤه :﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾[24] وقال: ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[25] كيف تحول المعنى بالتصريف من العدل إلى الجور»[26]، مع مراعاة أن المقصود هنا هو المعاني الوظيفية في الجملة من فاعلية ومفعولية وغيرها؛ لأن الإعراب إذاً مجموعة من القرائن التي تتضافر معا من أجل تماسك الجملة وأدائها لوظيفتها.

ثانيهما: العلامات الإعرابية، وتعد من القرائن اللفظية في الجملة، ويتضح ذلك من كلام ابن يعيش إذ يقول: «والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم»[27].

ولما كان الإعراب مزيجا بين العلامات الإعرابية والعلامات البنائية فالزجاجي يعرفه بأنه «الحركات المبينة عن معاني اللغة»[28]، ويبين الفرق بينه وبين اللغة بقوله: «والدليل على صحة ما قلنا من معنى اللغة والإعراب والفرق بينهما، أنه ليس كل من عرف الإعراب وفهم وجوه الرفع والنصب والخفض والجزم أحاط علما باللغة كلها ولا فهمها، ولا من فهم من اللغة قطعة ولم يُرض نفسه في تعلم الإعراب، عرف الإعراب، ولا درى كيف مجاريه»[29]، فالإعراب إذاً ليس هو

الحركات المبينة للمعاني فحسب، بل هو بالإضافة إلى ذلك فهم وجوه الإعراب الأصلية والفرعية وحركات بناء الألفاظ.

ويشرح ابن جني الإعراب في «باب القول على الإعراب»[30] بقوله: « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه. فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو أكل يحيى كمثرى: لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قولك أكرم اليحيَيانِ البُشْرَيَيْنِ، وضرب البشريين اليحيَوْن، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، لأن في الحال بياناً لما تعني. وكذلك قولك ولدتْ هذه هذه، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة. وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الاتباع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان، نحو ضرب يحيى نفسه بشرى، أو كلم بشرى العاقل معلى، أو كلم هذا وزيداً يحيى. ومن أجاز قام وزيد عمرو لم يجز ذلك في نحو "كلم هذا وزيد يحيى" وهو يريد كلم هذا يحيى وزيد، كما يجيز "ضرب زيداً وعمرو جعفر".فهذا طرف من القول أدى إليه ذكر الإعراب»[31].

فقرينة الرتبة، أو المطابقة العددية أو النوعية أو السياق من كبرى القرائن التي تقوم مقام بيان الإعراب كما وضح ذلك ابن جني في فكرته.

ومهما يكن من أمر، فإن السواد الأعظم من النحاة يقولون بدور العلامة الإعرابية في الجملة بأنه الإبانة عن المعاني كما يرى الزجاجي وابن يعيش وابن جني[32] وإزالة اللبس والفرق بين المعاني المختلفة[33]، وسواء أكان توضيح الإعراب هذا أم ذاك فإن أصحاب هذا الاتجاه متفقون على أن هناك "معاني" والإعراب هو الذي يبينها على حد تعبير عبد القاهر الجرجاني: «قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون الإعراب هو المستخرج لها، وأن المعيار الذي بات يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، ولا صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه وإلا من غالط في الحقائق نفسه»[34]، وقد بَيَّن الزجاجي هذه المعاني هي كون الأسماء فاعلة ومفعولة أو

مضافة أو مضافا إليها جعلت حركة الإعراب تنبئ عن هذه المعاني[35]، وصرح الرضي بأنها «المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والإضافة»[36].

والمعاني على هذا النحو هي نظام اللغة الذي يضعه المتكلمون بها على غير اختيار منهم، والمتكلم باللغة المعنية عندما يضع كلمة في موضع ما من جملة ما يفعل ذلك وفقا للعرف اللغوي السائد، ويتفق اللفظ المنطوق مع المعاني الوظيفية المتضامة في تلاحم يشبه النسيج الذي وصفه عبد القاهر الجرجاني بقوله: «وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق ولذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك، وحتى ولو وضع في مكان غيره لم يصلح»[37]، وعلى هذا فالمتكلم يجري في استعماله اللغوي على نظام مخزون في ذهنه، وفي رأي عبد القاهر الجرجاني أنه «لا يتصور للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وأن تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعتها المعاني، وقفوت بها آثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الدالة عليها في النطق»[38].

وبعد هذا يقول الزركشي: «وعلى الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره النظر في هيئة الكلمة، وصيغتها، ومحلها، لكونها مبتدأ أو خبر أو فاعلة أو مفعولة أو في مبادئ الكلام أو في جواب إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير أو جمع قلة أو كثرة إلى غير ذلك. ويجب مراعاة أمور أحدها – وهو أول واجب عليه- أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردا كان أو مركبا قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى»[39]، يستوقفنا قول الزركشي إذن صيغة الكلمة أو هيئتها – على جد تعبيره- ووظيفتها ورتبتها والمطابقة في الجملة وفي التعيين وفي العدد وفي المقام، وهذه الأمور كلها تؤخذ بعين الاعتبار قبل الإقدام على الإعراب؛ لأن الإعراب فرع المعنى الذي يراد به المعنى الوظيفي. ويتفق مصطفى ناصف مع الزركشي بدليل قوله: «ما يزال تصور النحو العربي لمسألة المعنى من الأمور المهملة التي عزف عنها الدارسون المحدثون لصعوبتها، وحاجتها إلى دراسات كثيرة متفرقة في الفلسفة واللغة وفروع أخرى كثيرة من اللغة العربية.

وقد اكتفى الدارسون المحدثون بترديد بعض القضايا من بينها أن النحو العربي يدرس اللغة على أساس منهج غير سليم، وأن النحو لا يكتفي بوصف الظاهرة بل يروح يبحث عن تعليلها. وكثرت الاعتراضات الموجهة إلى المنهج، أما وصف هذا المنهج نفسه أو تفسيره، وبعبارة أخرى تصور الباحثين المتقدمين لمسألة المعنى فقد أهمل – فيما أعرف- إهمالا لا يمكن الدفاع عنه بسهولة، ونتج عن ذلك أن صلتنا العاطفية بجانب كبير من التراث تعرضت لما يشبه التفكك»[40]، إن مصطلح "الإعراب" في نصوص الدارسين القدماء يراد به أمرين: علم النحو كله، أو العلامة الإعرابية، وكذلك "المعنى" عندهم يطلق على أنواع متعددة من المعنى، فمرة يراد به الوظائف النحوية كما تسمى الآن، ومرة يراد بها "الموقف" أو "المقام" أو "السياق" ، وأخرى يراد بها المعنى الدلالي الاجتماعي، وهذا الأخير يأتي نتيجة لعدد من المعاني المختلفة في تركيب الجملة منها المعنى الصرفي والمعنى النحوي والمعنى المعجمي، ولذلك يقول الزركشي عن الإعراب إنه "فرع المعنى" يكون هذا التعبير دقيقا مع إضافة قيد آخر إلى لفظ المعنى بحيث تصبح فرع المعنى الوظيفي[41].

ونحاتنا القدماء – رحمهم الله- وعلى رأسهم الخليل وتلميذه سيبويه لم يغب عنهم هذا المعنى، فهم يَنُصون على أن المعنى "الدلالي" في جانب والإعراب في جانب آخر؛ لأن الإعراب يكشف عن معان وظيفية لا دلالية يقول سيبوبه: «أُدْخِلَ فُوهُ الحَجَرَ، فهذا جرى على سعة الكلام والجيد أُدْخِل فَاهُ الحَجَرَ، كما قال: أدخلتُ في رأسي القُلُنْسُوَةَ والجيد أدخلتُ في القلنسوة رأسي»[42]، كما نجد الكلام أحيانا يكون صحيحا من جهة المعنى فاسدا من جهة اللفظ كقولك "المهملَ عاتبته" نجد البصريين يقدرون لنصب "المهمل" فعلا يفسره الظاهر والتقدير "عاتبت المهملَ عاتبته" وذلك أن الاسم وإن كان الاسم واقعا عليه من جهة المعنى فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه اشتغل عنه بضميره، فاستوفى ما يقتضيه من التعدي، فلم يجز أن يتعدى إلى "المهمل"؛ لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد، لا إلى مفعولين، ولم يجز أن يعمل فيه أضمر له فعل من جنسه، وجعل هذا الظاهر تفسيرا له، ولا يجوز ظهور عامله، وصار ذلك بمنزلة قولك: "نِعْمَ طالباً المجتهدُ" أضمر "الطالب" في "نِعْم" وجعلت النكرة تفسيرا له، ولم يجز إظهار ذلك المضمر اكتفاء بالتفسير بالنكرة وكذلك ها هنا.

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر، وإنْ كان قد اشتغل بضميره لأن ضميره ليس غيره، وإذا تعدى إلى ضميره تعدى إليه، وهو قول فاسد؛ لأن ما ذكروه وإن كان من جهة المعنى

صحيحا فإنه فاسد من جهة اللفظ، وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ، وذلك أن الظاهر والمضمر هنا غَيْرَان من جهة اللفظ وهذه صناعة لفظية[43].

كما يكشف الإعراب عن المعنى، يكشف المعنى عن الإعراب ومن ذلك قولك: "أرضعَتِ الصغرى الكبرى" الاسمان منتهيان بألف لازمة، ولا تظهر عليهما العلامات الإعرابية مطلقا، وسمي هذا النوع من الأسماء مقصورا؛ لأنه محبوس عن ظهور الإعراب، وهنا يأتي دور المعنى في بيان المعنى النحوي الذي أشرنا إليه من قبل وهو الفاعل والمفعول والحال التمييز والنعت والتوكيد وغيرها من الوظائف التي تشغلها الكلمة في الجملة. والذي يقصده الزركشي اللجوء إلى المعنى لتحديد الإعراب، ومن ذلك ما سبق أن مر من كلامه في البرهان الذي يوجب على الناظر في كتاب الله أن يفهم أولا معنى ما يريد أن يعربه[44]. إن المعنى يتوقف على تضافر عدة وسائل منها العلامة الإعرابية، وعلامة بناء الكلمة، والمعنى الذي يدل على صحة الإعراب.

الإعراب من أبرز الظواهر اللغوية في العربية الفصحى ؛ فقد اقترنت به واقترن بها، بحيث أصبح ذكر أحدهما مدعاة إلى ذكر الآخر، وإتقانه من أدل الدلائل على إجادة الفصحى، والخطأ في الإعراب قديما من أول الأسباب الداعية إلى وضع علم النحو خوفا عليها وحرصا على الكتاب الكريم أن يتطرق إليه اللحن.

هوامش البحث:

---

[1] شرح المفصل، ابن يعيش بن علي موفق الدين، القاهرة 1930-1931م1/49.

[2] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الأولى مطبعة المكتبة التجارية القاهرة (دون تاريخ) ص98.

[3] السابق نفسه.

[4] السابق نفسه ص70.

[5] شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسين الاستراباذي النحوي، وشرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، مطبعة عالم الكتب القاهرة 1421هـ -2000م 1/85،84.

[6] يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، مطبعة دار الفكر العربي القاهرة ص211.

[7] شرح الرضي على كافية ابن الحاجب1/49.

[8] سورة يس76.

[9] يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص214.

[10] صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، مطبعة دار الفكر بيروت لبنان سنة1421هـ – 2001م21/3.

[11] الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة المكتبة العلمية بيروت لبنان35/1.

[12] الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق مازن المبارك، الطبعة: السادسة، مطبعة دار النفائس1416هـ - 1996م بيروت لبنان ص69- 71.

[13] كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبز، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان1408هـ- 1983م 33/1.

[14] سورة التوبة: 3.

[15] معاني علم النحو، فاضل صالح السامرائي، الطبعة الرابعة، مطبعة دار الفكر عمان 1430هـ - 2009م 24/1.

[16] دراسات في اللغة العربية، إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني بغداد 1961 م ص47.

[17] سورة فاطر: 28.

[18] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، الطبعة الأولى 1418هـ -1997م مطبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان ص35.

[19] السابق ص43.

[20] السابق ص143.

[21] السابق ص143.

[22] يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص216.

[23] السابق ص217.

[24] سورة الجن 15.

[25] سورة الحجرات 9.

[26] الصاحبي ص144،143

[27] شرح المفصل72/1.

[28] الإيضاح في علل النحو ص91.

[29] السابق ص92.

[30] الخصائص 35/1.

[31] الخصائص 35/1.

[32] يراجع الخصائص 35/1.

[33] يراجع الإنصاب قي مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد الأنباري النحوي، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي عبد الحميد، مطبعة دار الطلائع القاهرة مصر35/1.

[34] دلائل الإعجاز ص75.

[35] يراجع الإيضاح في علل النحو ص69.

[36] يراجع شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 41/1.

[37] دلائل الإعجاز ص93.

[38] السابق ص96.

[39] البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، مطبعة دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان 302/1.

[40] نظرية المعنى في النقد العربي، مصطفى ناصف، مطبعة دار القلم 1965م القاهرة مصر ص7.

[41] يراجع مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، الطبعة الأولى 1955م، مطبعة الانجلو المصرية القاهرة مصر ص164.

[42] كتاب سيبويه 181/1.

[43] شرح المفصل، ابن يعيش 30/2،31.

[44] يراجع البرهان في علوم القرآن302/1.